الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة

لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة

جيمس م. بوتون وكولن أ. برادفور جونيور

James M. Boughton and Colin I. Bradford, Jr.

فى صيف ٢٠٠٧، اكتشف ملايين من ملاك البيوت فى الولايات المتحدة أن شروط قروضهم العقارية زادت سوءا فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه القيمة السوقية لبيوتهم. وسرعان ما أدى هذا الاعتصار إلى ارتفاع حاد فى حالات حبس الرهن، وفقدت أسر كثيرة بيوتها. وخلال أسابيع، امتد الاضطراب لاقتصادات متقدمة أخرى لها نظم مالية معقدة، حيث وجد رجال الأعمال والأفراد أن الحصول على القروض بات أكثر صعوبة وأشد تكلفة. وفجأة، ثار التساؤل حول الملاءة المالية للبنوك الكبرى وغيرها من المؤسسات المالية.

وما يدعو للدهشة بشأن هذه الواقعة هو أن معظم الناس كانوا يعتقدون على ما يبدو أن النظم المالية المتقدمة متقنة ومحكمة بما يكفى لاستيعاب المخاطر وتوزيعها على نطاق واسع لمنع نضوب السيولة المفاجئ. لقد حدث تدافع على سحب الودائع من البنوك فى الثلاثينيات من القرن العشرين. ولم يكن من المفترض أن يحدث ذلك فى القرن الحادى والعشرين. والأمر الذى لا يدعو للدهشة أنه بمجرد نشوب المشكلة، انتشرت فى كل أرجاء العالم قبل أن يستطيع أى بلد تدبر الأمر لحماية نفسه من العدوى. وما بدأ كأزمة مصرفية امتد وفاض على أسواق الأسهم، وزعزع استقرار البورصات فى البلدان الصناعية وزاد المخاوف من تعرض الأسواق الناشئة للخطر هى أيضا.

وتوضح اضطرابات ٢٠٠٧ المالية – وليس للمرة الأولى – منافع العولمة المالية ومخاطرها على حد سواء. فقد أتاح التجميع العالمى للأموال لشركات فى تنزانيا، وللمزارعين فى فيت نام، وللنساء منظمات المشروعات فى قرى بنجلاديش، وللأسر الشابة فى المدن الأمريكية، أن تحقق الأحلام التى لم تكن فى متناول الأجيال السابقة. لكنه جعلها أيضا معرضة لمخاطر التحولات فى قوى خفية لا يمكن توقع أن يفهموها، ناهيك عن التأثير أو السيطرة عليها. وفى هذا المثال، ربما عزلت الاستجابة السريعة من قبل البنوك المركزية الرئيسية الصدمة قبل أن تنتشر على نحو أوسع كثيرا. وبهذا، فإن الواقعة توضح نقطة مهمة أخرى: ففى عالم تعولمت فيه الأسواق المالية ويمكن فيه لأوجه الضعف النظامية فى بلد ما أن تؤثر على أسواق أخرى كثيرة، ينبغى التسليم بأن الإشراف والتنظيم يعد مسؤولية عالمية.

بالطبع، يتعين على العالم أن يتصدى لما يزيد كثيرا على قضايا الحوكمة المالية. ذلك أن إلغاء الحواجز أمام التجارة العالمية يخلق فرص عمل جديدة، لكنه يثير أيضا قضايا شائكة بشأن معايير العمل وغير ذلك من الشواغل الاجتماعية. وتدمير غابات الأخشاب الصلدة قديمة العهد للوفاء بالطلب العالمى المتنامى يفرض تكاليف بيئية فى كل أرجاء العالم. والأكثر مدعاة للفزع، أن مخاطر العدوى



الصحية لا تحترم أى حدود، سواء كانت المخاطر من الإيدز، السل، أو الأنفلونزا. وفى كل حالة، ينبغى اتخاذ قرارات صعبة عن رفاهية من، وحقوق من، وأهداف من، هى الأكثر أهمية. وهذا يجعل الحوكمة العالمية – سواء كانت تتعلق بالتمويل، التجارة، البيئة، أو الصحة – من أكثر التحديات حيوية وصعوبة فى العالم الحديث.

ما هى الحوكمة العالمية؟

إن الحوكمة العالمية المثالية هى عملية للقيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدنى، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع. وهى توفر توجيها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية. ولكى تكون فعالة، ينبغى أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطى الحدود والمصالح القومية والقطاعية. وينبغى أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة. وينبغى أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية، وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية، وتكاملية أكثر منها متخصصة.

وليس مفهوم الحوكمة العالمية ولا صعوبتها بأمرين جديدين. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اجتمع قادة الحلفاء المنتصرون فى باريس فى ١٩١٩ لستة أشهر من المحادثات الرامية لإعادة رسم كثير من الحدود القومية للعالم وإنشاء منتدى دائم – عصبة الأمم – لمعالجة قضايا المستقبل ومشاكله. وأرسل أكثر من ٣٠ بلدا وفودا إلى مؤتمر السلام فى باريس، لكن الدول الكبرى الأربع فى الجانب المنتصر – فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة – هيمنت على أعماله وسيطرت عليها.

وبعد ربع قرن، ومع قرب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، اجتمعت وفود الحلفاء مرة ثانية لإقامة مؤسسات جديدة تحل محل العصبة الفاشلة وللحيلولة دون وقوع الكوارث الاقتصادية التى ميزت جزءا كبيرا من فترة ما بين الحربين. ومن تلك المناقشات الوارد ذكرها فى التاريخ، والتى أجرى كثير منها فى الولايات المتحدة وأثرت فيها بصورة غالبة – فى بريتون وودز، نيوهامبشير؛ وفى دومبارتون أوكس مانشون فى واشنطن العاصمة، وفى سان فرانسسكو، كاليفورنيا– انبثقت وكالات متعددة الأطراف صاغت العلاقات الاقتصادية والسياسية طوال العقود الستة التالية: الأمم المتحدة بمجلس الأمن والوكالات المتخصصة؛ ومؤسسات بريتون وودز – البنك الدولى وصندوق النقد الدولى؛ والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وأصبح هذا النموذج للحوكة العالمية، الذى تجلس فيه قلة من البلدان على قمة الهرم الاقتصادى العالمى وتدعو الآخرين للمشاركة دون التخلى عن كثير من السيطرة، الأنموذج السائد فى عصر ما بعد الحرب.

النظام أصبح باليا

كان نموذج الهيمنة هذا للحوكمة العالمية نموذجا معقولا وعمليا فى جزء كبير من القرن العشرين. فعندما بدأ هذا القرن، كانت لندن هى مركز التجارة والتمويل الدوليين. وفى منتصف القرن، تحرك المركز غربا عبر الأطلنطى، لكن المركز الأوروبى الأمريكى أصبح حتى أقوى من ذى قبل. لكن فى النهاية، كان الطرف هو الذى طفق يكتسب قوة. وصعدت قوى إقليمية بل وعالمية جديدة أخذت تتحدى القديم، لكن نظام الحوكمة فشل فى أن يساير هذه التغييرات.

واحتفظ الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن بحق النقض على أعمال مثل فرض عقوبات متعددة الأطراف على الدول التى تنتهك قرارات الأمم المتحدة وإرسال قوات متعددة الأطراف لحفظ السلام فى المناطق المضطربة. ولم تتغير عضوية هذه الهيئة خلال تسعة عقود. بل اتسعت السيطرة لمدى أكبر فى وكالات أخرى، لكن ظلت بعيدة عن أن تكون كافية. ففى صندوق النقد الدولى على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تملكان فى ١٩٤٦ حصة تقل عن ٥٠ فى المائة من قوة التصويت فى المجلس التنفيذى. واليوم، فإن الأمر يستلزم ثمانية مديرين على الأقل يمثلون ٣٥ بلدا أو أكثر لتشكيل أغلبية. وللولايات المتحدة وحدها حق النقض على القرارات المالية الكبرى، لكن تحالفا من ثلاثة أعضاء أو أكثر يبلغ مجموع تصويتهم ١٥ فى المائة يستطيعون أن يفعلوا الشىء نفسه. بيد أن التغييرات فى توزيع الأصوات والنفوذ تخلفت كثيرا عن تطور الاقتصاد العالمى، وكان من نتيجة ذلك أن الإشراف على النظام المالى العالمى أصبح أقل قبولا أكثر فأكثر باعتباره أمرا مشروعا من الناحية السياسية.

وهناك قضية ثانية هى أن النظام الدولى الذى تلتقى به الحكومات القومية معا للإشراف على القضايا العالمية مجزأ ومتخصص، دون نظرة عامة واسعة وفعّالة. ومنظمة التجارة العالمية، مثل سابقتها الجات، تعالج قضايا التجارة، وتشرف منظمة الصحة العالمية على القضايا الصحية، ويتصدى مجلس الأمن فى الأمم المتحدة للأوضاع التى تهدد السلام العالمى. ويوفر البنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية التمويل للبلدان النامية. ويشرف صندوق النقد الدولى على أداء النظام المالى العالمى لوظائفه. وعلى الرغم من التشاور والتعاون الواسع الذى يجرى باستمرار بين هذه الوكالات، فإن كلا منها يعمل بصورة مستقلة فى ميدانه الخاص.

وإجمالا، فإن ما لدينا اليوم هو تعددية من القوى الفاعلة المستقلة، العامة والخاصة على حد سواء، كل منها يسعى لتحقيق أهدافه وأولوياته، بعملائه والدوائر المناصرة له، وبلغته التقنية وثقافته التنظيمية الخاصة. وربما كانت هذه الخصائص ملائمة لزمن كانت العلاقات الدولية تركز فيه على عدة قضايا مهمة ولكن فى ظل عدد صغير من البلدان المهمة. بيد أن التأثير الباقى هو أننا ورثنا نظاما مجزأ ويعتمد بصورة كبيرة، وربما بأكثر مما يلزم، على قوى السوق، والمنافسة، وردود الأفعال العامة الخاصة بوقائع معنية فى محاولة لتوجيه الطاقات وتخصيص الموارد.

وفى هذا الإطار، تصبح الوكالات أكثر تطلعا للداخل، وتركز على كيفية تقييم أدائها ومحاولة تحسينه بدرجة أكبر مما تركز على كيفية العمل مع الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة. وكلما كانت هياكل الحوكمة وعملياتها أضعف فى داخل قطاعات معينة، قلّ التوجه للخارج والوعى به، وتضاءل تلاحم الأنشطة بين القوى الفاعلة. وتغدو كل وكالة أقل فاعلية، ويعانى النظام بأسره.



وتتطلب مشكلات القرن الحادى والعشرين وتحدياته – استيعاب التغير الديمجرافى، وتخفيض أعداد الفقراء والتوسع فى توفير الطاقة الآمنة والنظيفة دون جعل تغير المناخ أكثر سوءا، وتقليل المخاطر الصحية، وكثير غيرها – تعاونا أكبر مما هو ممكن فى ظل مثل هذا النظام. ذلك أن كلا من هذه التحديات، حتى وإن عولج محليا أو قوميا، لديه إمكانية أن يؤثر على حياة الناس فى كل مكان. ومن غير المرجح أن تكون الخبرة التقنية المتخصصة ذاتها فعالة بالكامل إن لم تسترشد برؤية عالمية كلية.

وقد تم ملء الفراغ المتمثل فى الافتقار لنظام شامل للإشراف، جزئيا بسلسلة من المجموعات المنشئة لغايات محددة من الدول التى ادعت العمل كلجان توجيهية للاقتصاد العالمى (انظر الخريطة). وبدأ هذا المسعى بتكوين مجموعة العشرة من البلدان الصناعية الأساسية فى ١٩٦٢. وتشكلت مجموعة فرعية فى السبعينيات باعتبارها مجموعة الخمسة التى توسعت لتصبح مجموعة السبعة فى الثمانينيات ومجموعة الثمانية فى التسعينيات. وفى محاولة لموازنة التأثير القوى لهذه المجموعات من الدول الصناعية، شكلت البلدان النامية مجموعة السبعة وسبعين فى ١٩٦٤، ثم شكلت مجموعة فرعية، مجموعة الأربعة وعشرين فى ١٩٧١. وفى ١٩٩٩، دعت مجموعة السبعة عددا من البلدان النامية ذات الأسواق الناشئة للانضمام إليها فى مجموعة العشرين.

ولا يزال معظم هذه المجموعات يجتمع بانتظام ويصدر بيانات عن كيف ينبغى للحكومات القومية ومختلف المؤسسات متعددة الأطراف، العمل للتصدى لتشكيلة من القضايا، مثل الاضطرابات المالية التى وقعت فى ٢٠٠٧. وإضافة لذلك، تكاثرت المنظمات غير الحكومية لتمثل مصالح المجتمع المدنى، ومشروعات الأعمال، والعمال والأديان، بشأن قضايا مثل حماية البيئة، وحقوق الملكية، وحقوق العمال، وتخفيض أعداد الفقراء، وتحقيق الاستقرار المالى، والنهوض بالديمقراطية والشفافية فى الحكم. وكثير من هذه المنظمات، الحكومية والمدنية على حد سواء، نصير فعال للمصالح التى تمثلها، لكن لا يمكن القول بأن أيا منها يمثل مصالح العالم ككل.

المشكلات ستزيد سوءا

إن لم تعالج أوجه القصور هذه فى الحوكمة العالمية، فلن تزداد إلا سوءا فى السنوات القادمة ويمكن أن تقوض التقدم الذى جاءت به العولمة. ومثلما أوضح المؤرخ هارولد جيمس (٢٠٠٤)، فإن التاريخ زاخر بالوقائع التى ازدهرت فيها التجارة والتمويل الدوليين وولدا طفرات فى النمو الاقتصادى والتنمية، لم تنتكس إلا بسبب رد فعل شعبى معاكس قوى. والأرجح أن يسود من يؤمنون بمنافع العولمة إذا انخرطوا فى حوار وشراكة حقيقيين مع من يخشون من أن يغمر المدّ الآخذ فى الارتفاع مصالحهم.

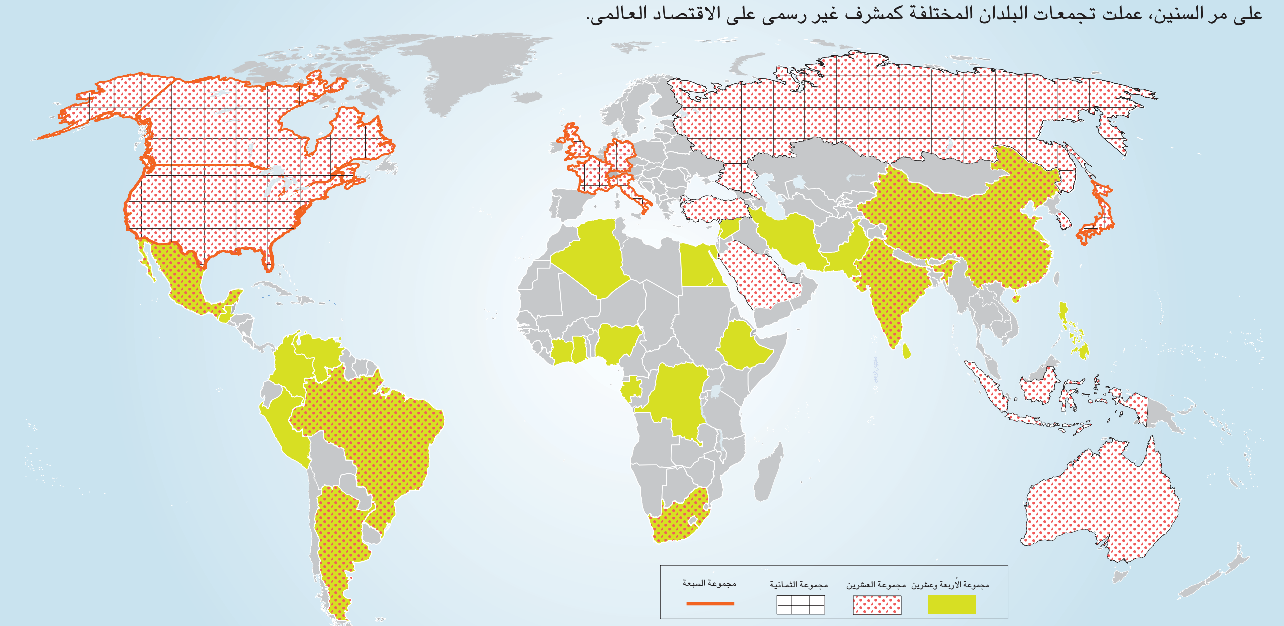
ولكى نتبين كيف من المرجح أن تزيد أوجه الضعف هذه سوءا، لنتأمل التأثيرات الجارية لنمو السكان، والطلب الآخذ فى الارتفاع على الطاقة، والمخاطر الصحية العالمية.

التغير الديمجرافى : سيشهد الجيل القادم تحولا شاسعا ومثيرا للتحدى فى العالم. وسيتمثل التحدى الغالب فى استيعاب الزيادة الهائلة فى السكان. ويتوقع الديمجرافيون فى الأمم المتحدة وفى غيرها أن ينمو سكان العالم بمقدار النصف، من ٦ مليارات فى ٢٠٠٠ إلى ٩ مليارات فى ٢٠٥٠ قبل أن يستقر (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ومكتب التعداد فى الأمم المتحدة. وقد ركز قدر كبير من المناقشات بشأن الاتجاهات الديمجرافية فى السنوات الأخيرة على الارتفاع العنيد فى عدد السكان المسنين وآثار ذلك على أعباء الضرائب وتوفير الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

والأشد وأنكى هو الضغط المتوقع على التنمية. فالثلاثة المليارات الإضافيون جميعهم سيعيشون فى البلدان النامية، حيث تعيش الأغلبية حاليا فى فقر. وهدف

ما هى المجموعات

على مر السنين، عملت تجمعات البلدان المختلفة كمشرف غير رسمى على الاقتصاد العالمى.



الألفية الإنمائى الأول الذى أقره كافة زعماء العالم القوميين تقريبا فى ٢٠٠٠، هو تخفيض معدل الفقر المدقع بمقدار النصف فيما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويجرى الوفاء بهذا الهدف على النطاق العالمى، وحتى المناطق المتعثرة تحقق الآن نموا فى دخل الفرد على الأقل. وسيقتضى الإبقاء على هذا التقدم طوال عملية التحول فى العقود القادمة توافر القيادة فى، والتعاون بين، البلدان الغنية والفقيرة، والمؤسسات متعددة الأطراف، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.

«لم يعد يمكن الادعاء بأن الإشراف الحالى على العلاقات الدولية ملائم للقرن الحادى والعشرين».

إن الوقائع الديمجرافية الصارخة تؤجج نيران استقطاب المواقف المتعلقة بمنافع العولمة وتكاليفها، وفيما يتعلق بإفراز كاسبين وخاسرين من عولمة القوى الاقتصادية التى يحددها انتشار الأفكار المتجهة نحو السوق. إن الشكوك حول الوجه الإنسانى للعولمة، وعما إذا كانت تنتج حقا منافع يتم تقاسمها على نطاق واسع وتخفض أعداد الفقراء فى العالم، تخاطر بأن تخلق رد فعل سلبى قوى تجاه كل العملية التى عكست الوقائع السابقة للتكامل العالمى الأمر الذى أثار الحنق على نطاق واسع وعلى نحو ينذر بالشؤم منذ بضع سنوات خلت.

الطاقة : يمثل توفير الطاقة تحديا حيويا وعالميا متناميا. فعلى سبيل المثال، فإن مليارى نسمة لا تتوافر لهم بالفعل فرص الحصول على الكهرباء. وبإضافة ٣ مليارات نسمة آخرين لسكان العالم بحلول ٢٠٥٠، سيكون هناك ٥ مليارات زبون جديد محتمل. ونطاق الجهد المطلوب فى قطاع الكهرباء وحده للوفاء بهذا الطلب الإضافى الجديد، مروع، حتى لو نحينا جانبا المهام المرتبطة بذلك فى مجال تحديث النقل (زيادة الاعتماد على العربات الهجين التى تستخدم الكهرباء) وتقليل التلوث، والتخفيض لأدنى حد من تغير المناخ الناجم عن الأنشطة الإنسانية. وسيكون نطاق الاستثمار فى المصادر الجديدة لتوليد الكهرباء وتوزيعها المطلوبة للوفاء بالطلب المتزايد، هائلا، حتى دون الأخذ فى الاعتبار إحلال القدرة القائمة والارتقاء بها أو الأخذ بتكنولوجيا أنظف.

ولا يمكن التغلب على تحدى الطاقة فى المستقبل بدون توافر قيادة قوية وتنسيق قوى. ورغم أن هناك سوقا عالمية قائمة للطاقة بها مؤسسات ترصد الأسواق وتمثل مختلف الأطراف، فإنه نظرا لأن معظم الاستثمارات فى الطاقة، سواء فى النفط والغاز الطبيعى والوقود الإحيائى والطاقة النووية أو فى مصادر الطاقة البديلة، تديره شركات خاصة أو مشروعات شبه حكومية، فإن القطاع الخاص والمصالح القومية أقوى تمثيلا من المصالح العامة العالمية.

وفى المجال الذى يستبق القيام باستثمارات ضخمة وطويلة الأجل وحاشدة تفيض آثارها على البيئة وعلى ربحية الاستثمارات الأخرى فى نفس القطاعات أو فى القطاعات ذات الصلة، ليس هناك أى نظام للحكومة العالمية للطاقة. وليس هناك أى موضع تستطيع فيه كيانات القطاعين العام والخاص قياس أهمية تأثير الآخرين على أعمالها وتحديد أعمالها هى والتصحيحات التى يتعين عليها القيام بها من منظور أطول أجلا، غير ما تستطيع الأسواق العاملة وحدها تقديمه.

الصحة: إن أهمية الآثار الفيضية أو تأثيرات العدوى فى الصحة العالمية أكثر جلاء فى ذاتها. ويثير تمزق النهج المؤسسية فى مجال الصحة العالمية القلق. بالطبع، إن حقيقة أن الأموال الخيرية والخاصة توفر موارد إضافية لاستئصال الأمراض تطور يلقى ترحيبا. بيد أن تكاثر البرامج التى يمولها المانحون، يثير مشاكل ضمان الخضوع للمساءلة. بالإضافة إلى أنه يثير خطر أن تنتهى هذه الجهود إلى مطاردة أمراض معينة بدلا من علاج الأسباب الرئيسية للتهديدات الصحية العالمية، ألا وهى الفقر، وضعف المؤسسات، ونقص الاستثمار فى نظم الصحة العامة، خاصة فى البلدان النامية (وولدمان، ٢٠٠٧).

ووكالة الصحة العامة العالمية الأولى، منظمة الصحة العالمية، تعانى من نقص فى التمويل وفرط التخصص وسوء التجهيز بالنسبة للتعامل مع قضية الاستثمار فى المؤسسات الصحية وفى نظم الصحة العامة. ويمكن للبنك الدولى أن يسد جزءا من النقص، لكن قروضه المقدمة للصحة مستقلة عن منظمة الصحة العالمية ولا يتم تنسيقها معها. والحاجة واضحة إلى نهج يجمع بين القطاعات وبين الوزارات وبين المؤسسات فى مجال الحوكمة الصحية.

ما الذى يمكن عمله؟

يتطلب تدعيم حوكمة التفاعلات الدولية العمل على ثلاث جبهات: ترشيد العلاقات بين الدول ذات السيادة، وتحديث المؤسسات متعددة الأطراف القائمة، وخلق هيئة للإشراف الفعال.

إذ لم يعد يمكن الادعاء بأن الإشراف الحالى على العلاقات الدولية ملائم للقرن الحادى والعشرين. وتلعب الهيئات الوزارية مثل لجنة التنمية، واللجنة الدولية النقدية والمالية، ومجلس منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة الصحة العالمية أدوارا مهمة فى المنظمات التى توجهها، لكن كل واحدة منها تمثل مصالح خاصة بتلك الولايات المؤسسية. وفيما فوق هذه اللجان، لا يتمتع أى من تجمعات القمة المنتظمة بالصفة التمثيلية على نحو يكفى لتوفير قيادة عالمية مشروعة.

وقد تم تركيز كثير من الاهتمام أخيرا على إصلاح المؤسسات الدولية لجعلها أكثر فاعلية وأكثر مشروعية من الناحية السياسية على حد سواء. وإذا أردنا أن تسفر هذه الإصلاحات عن تحسينات حقيقية فى الأداء، ينبغى التوصل إلى وسيلة لدمج التركيز القطاعى لهذه المؤسسات فى إطار شامل للتعامل مع التحديات العالمية المشتركة. ويشير هذا الاعتبار إلى الحاجة لآلية جديدة للحوكمة عند قمة النظام العالمى. ولن يكون تصميم مثل هذه الآلية أمرا سهلا، ولن يخلو من إثارة الخلاف. وفى هذه المرحلة، لا يمكن سوى رسم الخطوط العريضة بصورة واضحة.

وأول وأهم جبهة هى إصلاح العملية التى يجتمع بها القادة السياسيون القوميون معا فى قمة أو على المستوى الوزارى لمناقشة الشواغل المشتركة. إن المسؤولية عن تشكيل النظام العالمى تقع على عاتق الحكومات القومية بأكثر مما تقع على عاتق المؤسسات الدولية ككيانات منفصلة. فهذه المؤسسات هى منظمات للعضوية توجهها وتديرها السلطات القومية والوزارات المعنية بالمالية والطاقة والصحة والتنمية إلى جانب غيرها. وإلى أن تعكس التفاعلات بين هذه السلطات العلاقات المترابطة بين مشاكل التمويل والفقر والصحة والطاقة والأمن،

وإلى أن تعكس واقع عالم معولم ومتوسع فى القرن الجديد، فلن يحدث أى جهد لإصلاح المؤسسات فرقا كافيا. وإضافة لذلك، فليس من المرجح أن ينجح إصلاح المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية بصفة عامة، نجاحا كاملا بدون توسيع عضوية مؤتمرات القمة وتنشيط ولايتها.

إن القيادة على أعلى مستوى للمسؤولية العامة والموكولة بصورة فريدة لرؤساء الدول، ضرورية لتوفير التوجيه الاستراتيجى المطلوب للمؤسات القومية

«إن المطلوب هو انتقال إلى نظام عالمى من المؤسسات التى جرى إصلاحها وآليات جديدة للحوكمة يمكن أن تسخر مختلف الطاقات والموارد بطريقة متماسكة».

والدولية لكى تكون فعالة فى تدبر الطابع متعدد القطاعات للتهديدات العالمية. ونظرا لأن المجموعة القوية حقا الوحيدة – مجموعة الثمانية – مكونة على وجه الحصر من البلدان الصناعية الغنية، أساسا من بلدان شمال الأطلنطى، فإن هناك «قصورا ديمقراطيا» فى تجمع القمة الراهن، ونتيجة لذلك، هناك فراغ على قمة النظام الدولى. ولجمع المؤسسات الدولية معا فى شكل جديد لعلاج القضايا الملحة لعصرنا بصورة متلاحمة، من الجوهرى توسيع مؤتمرات القمة لتشمل بلدانا من الأقاليم والثقافات الرئيسية الأخرى كأعضاء وأنداد.

والجبهة الثانية هى تحديث نظام المؤسسات متعددة الأطراف. فالبعض منها، مثل صندوق النقد الدولى، تعتبر كفؤة لكنها تفتقر إلى المشروعية السياسية، والبعض الآخر مثل الأمم المتحدة، هى على العكس من ذلك تماما.

وخلال العامين المنصرمين، وضع صندوق النقد الدولى جدول أعمال محددا للإصلاح يمكن – إذا تم تنفيذه على نحو كامل وبجرأة – أن يتصدى للأسئلة التى ثارت بشأن المشروعية السياسية. والعناصر الأساسية المتعلقة بالحوكمة فى جدول الأعمال هذا، هى تغيير القدرة على التأثير بدرجة أكبر نحو الأقاليم الدينامية وسريعة النمو وبعيدا عن البلدان التى هيمنت من قبل والتى تضاءل دورها فى الاقتصاد العالمى مقارنة باقتصادات السوق الناشئة، واعتماد إجراءات أكثر انفتاحا وشفافية لاختيار إدارتها الخاصة بها. وبالإضافة لذلك، نقح صندوق النقد الدولى مبادئه التوجيهية بشأن المشروطية، بهدف أن يصبح أقل تحكما وتطفلا وأكثر تعاونا فى معاملاته مع البلدان الأعضاء التى تعتمد عليه أشد الاعتماد.

وبالمثل، استهلت الأمم المتحدة فى ٢٠٠٤ جهودا لدعم ما أسماه فلورينى باسكوال (٢٠٠٧) «قاعدة مؤسسية غير سليمة بصورة أساسية». وشملت هذه الإصلاحات توسيع مجلس الأمن، وإجراء إصلاح إدارى داخلى كبير، وطائفة واسعة من المقترحات المحددة الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تلاحما. وكما هو الحال فى إصلاح صندوق النقد الدولى، فإن التحدى الرئيسى المتبقى هو توليد دعم سياسى واسع مطلوب لإحياء هذه المبادرات.

والجبهة الثالثة هى توليد ولاية جديدة لربط قدرات المؤسسات الدولية بالتحديات العالمية. إذ ينبغى أن يمثل خلق هذه الولاية الجديدة مهمة لها الأولوية للجنة توجيهية عالمية جديدة من رؤساء الدول. وتوفر أهداف الألفية الإنمائية مثالا للنهج الشامل متعدد القطاعات لمحاربة الفقر العالمى، وتدمج معا، أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم الشامل والصحة واستدامة البيئة. ويمكن أن يوفر مؤتمر القمة المعنى بتمويل التنمية المزمع عقده فى الدوحة فى قطر فى ٢٠٠٨، لقادة العالم فرصة لتكثيف الجهد الدولى لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتوفير إطار للعمل المتضافر بين المؤسسات والوكالات والقوى الفاعلة الأساسية. إن تجمعا للقمة جرى إصلاحه وتوسيعه، يستطيع بمعاونة المؤسسات نفسها، أن يرصد ويقيم ويوجه تنفيذ جدول الأعمال للمضى بأهداف الألفية الإنمائية قدما.

إن النظام الدولى الحالى المجزئ مكون من مؤسسات ووكالات وقوى فاعلة متعددة ذات ولايات متخصصة. والمطلوب هو الانتقال لنظام عالمى من المؤسسات التى جرى إصلاحها وآليات جديدة للحوكمة يمكن أن تسخر مختلف الطاقات والموارد بطريقة متماسكة، وذلك للتصدى بصورة فعالة للتحديات العالمية العاجلة فى عصر التحول الاقتصادى والاجتماعى الحاشد الذى ينتظرنا. إن انتخاب قادة جدد فى المملكة المتحدة وفرنسا واليابان، واحتمال انتخابهم فى بلدان أخرى فى مجموعة الثمانية، واختيار رؤساء جدد لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى، كل ذلك يوفر فرصة للمضى قدما بجدول أعمال إصلاح الحوكمة وخلق نظام عالمى ملائم للمشاكل التى يتعين التصدى لها. ■

جيمس بوتون هو مؤرخ صندوق النقد الدولى ومساعد مدير دائرة تنمية السياسة واستعراضها. وكولن برادفورد جونيور، زميل أقدم غير مقيم معنى بالاقتصاد والتنمية العالميين فى مؤسسة بروكنجز.

المراجع:

Florini, Anne, and Carlos Pascual, 2007, "United Nations Reform," in Global Governance Reform: Breaking the Stalemate, ed. by Colin Bradford, Jr., and Johannes Linn (Washington: Brookings Institution Press), pp. 60–73.

James, Harold, 2001, The End of Globalization: Lessons from the Great Depression (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).

United Nations, 2004, A More Secure World: Our Shared Responsibility, Report of the Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges, and Change; accessed at www.un.org/secureworld.

______, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2005, World Population Prospects: The 2004 Revision; accessed at http://library.imf.org/unworldpop/DISK_NAVIGATION.HTM.

U.S. Census Bureau, International Data Base; accessed at www.census.gov/ipc/www/idb/worldpopinfo.html.

Waldman, Ronald, 2007, "Global Health Governance," in Global Governance Reform: Breaking the Stalemate, ed. by Colin Bradford, Jr., and Johannes Linn (Washington: Brookings Institution Press), pp. 100–07.